

# رد المستشار العمالى بوزارة الموارد البشرية عن استفسار تعلق أو إيقاف عمل الموظف بالقطاع الخاص

الرقم	النوع	العنوان	البيان
الإجابة	النوع	العنوان	بيان
2020-03-29	تاريخ الرد	2020-03-26	تاريخ التقديم

تم الرد

الحالة

## الرسالة

- مع قرار حظر التجول بعد 3 العصر
- الشركة الخاصة لا تستفيد من موظفيها السعوديين الآن في المولات
  - ولا توجد فرصة للعمل عن بعد
  - والشركة في خسارة وترغب في تعليق رواتب الموظفين حتى تنتهي الظروف الطارئة .
  - والموظفيين رافضين إجازة بدون راتب

## ما هو الحل

هل ممكن إلزام الموظفيين بإجازة بدون راتب لمدة 15 يوم بسبب القوة القاهرة أو الظروف الطارئة أو القرارات السيادية للدولة؟

أو هل بسبب طبيعة العمل للعامل. وتوقف المشروع. يتوقف العمل بعد العطل حتى يستأنف العمل بالمشروع؟

## الرد

تعامل فترة تعليق الحضور للعمل المقررة من قبل الوزارة معاملة الإجازات والمناسبات الرسمية. ولا يحق لصاحب العمل الحصول من أجر العامل أو منه إجازة بدون أجر بغير موافقته الكتابية والرضائية بذلك ولا تحسب من ضمن الإجازة السنوية أو الإجازة المرضية.

ولا يحق لصاحب العمل تخفيض أجر العامل أو إجازاته على إجازة بدون أجر بغير موافقة العامل الكتابية والرضائية بذلك وفقاً للمادة 116 من نظام العمل.

وقد نصت المادة 94 من نظام العمل على أنه:  
1 - إذا حصل من أجر العامل أي مبلغ بسبب غير ما هو منحصص عليه في هذا النظام بغير موافقته الكتابية، أو تأخر صاحب العمل عن أداء أجر العامل في موعد استحقاقه المحدد تماماً دون مسوغ مشروع كان للعامل أو لمن يمثله أو مدير مكتب العامل المختص أن يتقدم بطلب إلى هيئة تسوية الخلافات العمالية، كي تأمر صاحب العمل أن يرد إلى العامل ما حصل له دون وجه حق، أو يدفع له أجوره المتأخرة.  
2 - يجوز للهيئة المذكورة إذا ثبت لديها أن صاحب العمل حصل على المبالغ المذكورة أو تأخر في سداد الأجر دون مسوغ أن توقع عليه غرامات لا تتجاوز ضعف ما حصل من أجر العامل أو ضعف قيمة الأجر المتأخر.

ووفقاً للقرار الوزاري رقم (178743) وتاريخ 27/09/1440هـ، ومع عدم الالتحام بأي عقوبات أشد ينص عليها نظام آخر فإنه وفقاً للفقرة 29 من جدول العقوبات الأول يعاقب صاحب العمل بغرامة وقدرها 3000 ريال تتعدد بتعدد الععمال عند عدم دفع أجور العاملين في مواعيد استحقاقها المحددة أو دفعها بغير العملة الرسمية أو قيام صاحب العمل باحتياز أجر العامل أو جزء منه دون سند قضائي.